الأمم المتحدة

A/64/153

الجمعية العامة

Distr.: General
17 July 2009
Arabic
Original: Arabic/English/Spanish

الدورة الرابعة والستون

البند ٩٦ (س) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

الصلة بين نزع السلاح والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدّم عملا بقرار الجمعية العامة ٥٢/٦٣، وهو يناقش الاتجاهات التي استجدت مؤخرا فيما يتعلق بزيادة تعزيز الصلة داخل الأمم المتحدة بين نزع السلاح والتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن التقرير المعلومات الواردة من الحكومات بشأن هذا الموضوع.

* A/64/150.

130809 120809 09-41073 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٥٢/٦٣ المعنون ”الصلة بين نزع السلاح والتنمية“. وفي الفقرة ١ من القرار، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز دور المنظمة في هذا المجال، وبخاصة دور الفريق التوجيهي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح والتنمية، لكفالة التنسيق المستمر والفعال والتعاون الوثيق بين إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها الفرعية ذات الصلة. وفي الفقرة ٢ من القرار، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يواصل، عن طريق الأجهزة الملائمة وفي حدود الموارد المتاحة، اتخاذ إجراءات لتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية لعام ١٩٨٧[(١)]. وفي الفقرة ٧ من القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الرابعة والستين تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار. وهذا التقرير مقدم استجابة لذلك الطلب.

٢ – وعلاوة على ذلك، كررت الجمعية العامة في الفقرة ٦ من القرار دعوتها الدول الأعضاء إلى أن تقدم إلى الأمين العام معلومات عن التدابير التي تتخذها والجهود التي تبذلها لكي تكرس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية جزءا من الموارد التي تتاح نتيجة لتنفيذ اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة، بغرض تضييق الفجوة التي تزداد اتساعا باستمرار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وترد هذه المعلومات في الفرع الثالث أدناه.

ثانيا – زيادة تعزيز الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في مجال الصلة بين نزع السلاح والتنمية

٣ – في السنوات الأخيرة، دأبت الأمم المتحدة على التركيز على المسائل المتعلقة بالصلة بين نزع السلاح والتنمية. ومن الأمثلة على ذلك، النهج الشامل لمعالجة مسألة الأسلحة الصغيرة الذي عرضه الأمين العام على مجلس الأمن في العام الماضي (S/2008/258)، والتشديد على نهج شامل في الأعمال المتعلقة بالألغام (انظر، مثلا، القرار ٣٠٧/٦٢)، والدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الاتفاقية المتعلقة بالذخائر العنقودية التي اعتمدت في دبلن في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨ (انظر القرار ٧١/٦٣).

٤ – وتولي الدول الأعضاء هي أيضا اهتماما للصلة القائمة بين نزع السلاح والتنمية داخل إطار الأمم المتحدة. فقد شرعت في بداية العام الجاري في إجراء مناقشات بشأن إمكانية عقد معاهدة بشأن تجارة الأسلحة (على أساس القرار ٢٤٠/٦٣). وقد أثيرت بكثرة المسائل المتصلة بالتنمية خلال دورتي عام ٢٠٠٩ للفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي

(١) منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.87.IX.8.

أنشئ لمناقشة إمكانية وضع هذا الصك الجديد. ومن المقرر عقد أربع دورات أخرى لهذا الفريق في العامين المقبلين.

٥ - وفي حالة البلدان التي تجد نفسها في خضم نزاع والدول الخارجة من نزاع والشعوب التي تعيش اسميا في ''سلام''، هناك اعتراف متزايد بالتأثير المزعزع للاستقرار الناشئ عن الصلات القائمة بين العنف المسلح وضعف الرقابة على تجارة الأسلحة والذخائر، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وضعف المؤسسات، والفساد، وانعدام الحوكمة السليمة. وعلى الأمم المتحدة إيجاد حلول شاملة لهذه التحديات المركبة، وهو الأمر الذي ما انفكت تقوم به فعلا. ولعل الجيل الجديد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المتعددة الأبعاد التي ظهرت ونشرت في إطار جهود دولية أعم لمساعدة البلدان على الانتقال من النزاع إلى السلام الدائم، هو أحد الأمثلة الهامة على ذلك. وتركز الجهود التي تبذل حاليا في سياق تلك العمليات من أجل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على تهيئة بيئة آمنة ومستقرة يمكن أن تبدأ فيها عملية تحقيق التعافي وبناء السلام. وعادة ما تقدم وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بالتنسيق الوثيق مع عملية حفظ السلام، الدعم لعملية إعادة الإدماج الحاسمة الرامية إلى إيجاد مصادر رزق مستدامة للمقاتلين السابقين الذين يتم تسريحهم.

٦ - وقد عقد مجلس الأمن في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ مناقشة مفتوحة بشأن الأمن الجماعي وتنظيم التسلح، ركزت في جزء منها على المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة التي تتضمن الهدف الهام المتمثل في ألا يحوّل للتسلح سوى أقل ما يمكن من موارد العالم البشرية والاقتصادية. ومما لا يخلو من مغزى أن يشدد البيان الرئاسي الذي صدر بعد هذه المناقشة على القلق الذي يساور المجلس إزاء تزايد الإنفاق العسكري العالمي (S/PRST/2008/43). وقد حث البيان جميع الدول على تخصيص أكبر قدر ممكن من الموارد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة في سياق مكافحة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧ - ولا تزال الدول الأعضاء تقدم منذ عام ١٩٨١ معلومات عن إنفاقها العسكري من خلال الصك الموحد للأمم المتحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية. فالحكومات مدعوة بموجب هذا الصك، إلى أن تقدم إلى الأمين العام تقريرا سنويا عن آخر سنة مالية تتوافر عنها بيانات. وتجمع الأمم المتحدة هذه المعلومات وتعلن عنها. وقد قدم حتى الآن على الأقل مرة واحدة معلومات إلى هذا الصك أكثر من ١٢٠ دولة. ومما لا يخلو من أهمية أن الجمعية العامة طلبت لأول مرة منذ وضع الصك إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين، على أساس

التمثيل الجغرافي العادل، لاستعراض إدارة الصك وزيادة تطويره في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (القرار ٦٢/١٣).

٨ - ومن الأمثلة الأخرى على الاهتمام المتزايد بالصلة بين نزع السلاح والتنمية في الأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة المعنون ''تعزيز التنمية عن طريق الحد من العنف المسلح ومنعه''. ويشدد هذا القرار على ضرورة الأخذ بنهج متسق ومتكامل إزاء منع العنف المسلح بغية تحقيق السلام والتنمية المستدامين. ويشير إلى إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية الصادر في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (A/63/494، المرفق الأول)، الذي يرمي إلى تحديد نطاق وبعد مشكلة العنف المسلح، واستحداث مشاريع فعالة ورصد التقدم المحرز. ومثلما ذكر الأمين العام، فإن تحديد أهداف قابلة للقياس بشأن العنف المسلح في أفق عام ٢٠١٥ سيتيح فرصة لدمج المواضيع المتصلة بالأمن في سياق المتابعة الممكنة للأهداف الإنمائية للألفية (S/2008/258).

٩ - وتوضح المبادرات والعمليات المشار إليها أعلاه الأهمية المتزايدة التي أصبحت تنطوي عليها الصلة بين نزع السلاح والتنمية بالنسبة للأمم المتحدة ودولها الأعضاء. وتحديدا، فإنه منذ اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) التي سلم فيها قادة العالم بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مترابطة ويعزز بعضها البعض، أصبحت هذه الصلة مقبولة على نطاق واسع. وآليات التنسيق الرئيسية لهذه المسائل القائمة حاليا داخل الأمم المتحدة هي فريق الأعمال المتعلقة بالألغام، وآلية العمل التنسيقي المتعلق بالأسلحة الصغيرة، والفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتسعى هذه الآليات إلى ضمان تغطية الصلة بين نزع السلاح والتنمية كل في مجال عملها من خلال مشاركة جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة من داخل منظومة الأمم المتحدة.

١٠ - وتقيم هذه التطورات والعمليات المذكورة أعلاه الدليل على التزام الأمم المتحدة المستمر - وفقا لبرنامج عمل الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي لعام ١٩٨٧ المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية - بأن تشجع على النظر من منظور مترابط إلى نزع السلاح والتنمية في سياق الهدف العام للمنظمة المتمثل في تعزيز السلام والأمن الدوليين.

ثالثا - المعلومات الواردة من الحكومات

١١ - استجابة للطلب الموجه إلى الأمين العام في الفقرة ٦ من القرار ٥٢/٦٣، وجهت في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء تلتمس آراءها (انظر الفقرة ٢

من هذا التقرير). وقد قدمت حتى الآن معلومات إلى الأمانة العامة كل من بنما، والفلبين، وقطر، وكوبا، ولبنان. وستصدر في شكل إضافات لهذا التقرير أي ردود أخرى.

بنما

[الأصل: بالإسبانية]
[٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

في حالات استثنائية، توظف البلدان استثمارات مالية لأوجه إنفاق عسكرية مما يكبّدها في الوقت نفسه أضرارا بيئية واقتصادية تعوق تنميتها. وسعيا إلى تحقيق التوازن بين هاتين المسألتين المتداخلتين تلجأ الأمم المتحدة إلى تنفيذ القرارات كإجراء تنظيمي. وتدرك بنما في هذا الصدد أن عليها أن تمتثل لمبادرات الأمم المتحدة والأهداف المبينة في إعلان الألفية ومختلف المعاهدات كمعاهدة تلاتلولكو، المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة. وينص دستورنا على ألا يكون لبنما جيش وعلى أن الحكومة يجوز لها حيازة الأسلحة على أن يكون ذلك في جميع الحالات بإذن من الجهاز التنفيذي، وهو ما يؤكد مرة أخرى حيادنا وواجبنا في المحافظة على حرية المرور عبر قنال بنما بحيث نوفر للمجتمع الدولي بأسره الأمن؛ ولهذا الغرض وضعت تشريعات من خلال قوانين وضوابط لاستيراد الأسلحة.

الفلبين

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

شرعت وزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية في الفلبين في تنفيذ برامج ''الفور بيز'' التي هي عبارة عن استراتيجية ابتكارية للحد من الفقر توزع منحا على الأسر المعيشية التي تعيش في فقر مدقع لتحسين صحة أفرادها وتغذيتهم وتعليمهم، وبخاصة الأطفال الذين لا تزيد أعمارهم على ١٤ عاما، شريطة أن تستوفي الشروط المطلوبة في تلك البرامج. وتقدم برامج ''الفور بيز'' المساعدة الاجتماعية بتقديم أموال نقدية إلى الفقراء للتخفيف من احتياجاتهم والتصدي لدورة الفقر المتوارث جيلا عن جيل من خلال الاستثمار في رأس المال البشري.

وفي الوقت الحاضر، تنفذ أيضا وزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة العالمي للأغذية، مشروع ”عمليات الطوارئ للمساعدة المقدمة في الفلبين إلى منطقة منداناو“ المتضررة من النزاع. ويدعم هذا البرنامج عملية السلام عن طريق تلبية احتياجات الأمن الغذائي للفئات الضعيفة في المناطق المتضررة من النزاعات، فضلا عن تعزيز التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، يشكل البرنامج الشامل والمتكامل لتقديم الخدمات الاجتماعية، وهو أهم مشروع لحكومة الفلبين في مجال التخفيف من الفقر يرمي إلى تمكين المجتمعات المحلية وتعزيز مشاركتها في الحكم المحلي والمشاريع المجتمعية التي تحد من الفقر.

وعلاوة على ذلك، نفذت الوزارة أيضا في الفترة من عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٩٢ لفائدة المتمردين العائدين برنامجا لدعم نزع الأسلحة والحد منها يسمى ”برنامج الإدماج الاجتماعي للمتمردين السابقين“. والوزارة عضو في اللجنة الوطنية المعنية بالإدماج الاجتماعي – جهاز صنع السياسات للبرنامج. ويتولى تنفيذ برنامج الإدماج الاجتماعي الذي هو الصيغة الفلبينية لبرنامج نزع السلاح والتسريح والإدماج مكتب المستشار الرئاسي المعني بعملية السلام. وقد خلف البرنامج أيضا برنامج المصالحة الوطنية والتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، يتلقى المتمردون السابقون المساعدة التالية في إطار برنامج إدماج المتمردين السابقين:

’١‘ تعويض عن الأسلحة النارية المسلمة، وتصريح فخري من القوات المسلحة الفلبينية، والشرطة الوطنية الفلبينية، ووزارة الدفاع الوطني؛

’٢‘ تصريح من مكتب المستشار الرئاسي المعني بعملية السلام بتقديم مساعدة نقدية فورية إليهم؛

’٣‘ مساعدة اجتماعية – اقتصادية واجتماعية – نفسية.

وتقدم إليهم حيثما كان ذلك مجديا، المساعدة للعاملين لحسابهم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية الأساسية، وذلك بالتنسيق مع العاملين المحليين للشؤون الاجتماعية. وبرنامج وزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية هو الوكالة الرائدة المكلفة بعنصر التعافي والتصالح في برنامج إدماج المتمردين السابقين.

وأخيرا، وفي حالة حزب العمل الثوري لمنجاجاوا في مندناو في شمال مندناو، عادت مشاريع تقديم الخدمات الاجتماعية الشاملة والمتكاملة في بعض مناطق لاناو الشمالية بالفائدة على أبناء المجتمعات المحلية من المتمردين السابقين من أعضاء هذا الحزب.

قطر

[الأصل: بالعربية]
[٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٩]

تنعم دولة قطر باستقرار وأمن على أعلى مستوى، ولها علاقات طيبة بكافة جيرانها – ولا تدخل في نزاعات إقليمية، وقد انضمت لجميع معاهدات حظر أسلحة الدمار الشامل، كما أنها لا تحوز إلا السلاح التقليدي وبقدر ما هو ضروري لأمنها في ظل الظروف المحيطة بالمنطقة. ولا تمثل نفقات التسليح إلا جزءا ضئيلا من الموازنة العامة. كما تركز دولة قطر على النهوض بكل ما فيه صالح المواطن من صحة وتعليم وثقافة ومشاريع تنمية لخدمة الأجيال القادمة. وتحظى مشروعات التنمية والبنية الأساسية في كل صورها بكل رعاية واهتمام.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

دعت الجمعية العامة في قراراها ٥٢/٦٣ جميع الدول الأعضاء إلى أن تواصل موافاة الأمانة العامة بمقترحات ملموسة عن التدابير التي تتخذها والجهود التي تبذلها لكي تكرس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية جزءا من الموارد التي تتاح نتيجة لتنفيذ اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة، بغرض تضييق الفجوة التي تزداد اتساعا باستمرار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. واستجابة لهذه الدعوة، تود حكومة كوبا نقل الاعتبارات التالية:

إن الطابع العالمي للأزمة العميقة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والغذائية وأسعار الوقود والأوضاع البيئية التي ألمت بنا تزيد كل يوم من أهمية الصلة بين نزع السلاح العام والكامل والتنمية. وإنها لكارثة أن يتواصل ارتفاع النفقات العسكرية في خضم هذه الحالة الدولية في حين تشتد حدة المشاكل المتصلة بالتخلف الاقتصادي والاجتماعي والفاقة والفقر.

وكان قائد الثورة الكوبية الرفيق فيدال كاسترو في عام ١٩٧٩، حذّر قبل ٣٠ سنة خلت من العواقب الوخيمة التي سيخلفها إنفاق أكثر من ٣٠٠ ألف مليون دولار على الأسلحة ومن وجود دين خارجي على البلدان النامية بمبلغ مماثل. والواضح أنه لم يتخذ أي إجراء وتدهورت الحالة بشكل خطير.

وقد تآكلت الاقتصادات وبخاصة اقتصادات البلدان النامية، وارتفع الإنفاق العسكري العالمي خلال عام ٢٠٠٨ بنسبة ٤ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠٠٧ ليصل إلى ١,٤٦ بليون دولار. وقد كان من شأن هذا الاتجاه الضار الذي بدأ منذ بداية القرن الحالي واستمر في السنوات العشر الأخيرة أن زاد الإنفاق على الأسلحة بنسبة ٤٥ في المائة في جميع أنحاء الكوكب.

وهذه الزيادات هي أبعد من أن تحد من الميزانيات المكرسة للأنشطة العسكرية، بل تزيد من حجمها بوتيرة محمومة. وفي مقابل ذلك، يبدو أن التخفيض في ميزانيات البرامج الاجتماعية والتعليمية أو الصحية قد أصبح نهجا يتبعه الجميع. وقد ارتفع عدد العاطلين عن العمل في العالم إلى ٢٣٠ مليون شخص خلال عام ٢٠٠٩، وفي ظرف عام واحد، ارتفع عدد الجياع في الكوكب من ٨٥٤ مليون نسمة في عام ٢٠٠٨ إلى ٩٦٣ مليون نسمة.

وتزداد اليوم قيمة الاقتراح الذي قدمته كوبا منذ بضعة سنوات ودعت فيه إلى إنشاء صندوق تديره الأمم المتحدة تودع فيه على الأقل نصف النفقات العسكرية الحالية وتوجه لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الملحة للبلدان الفقيرة. وبالإضافة إلى الفائدة الواضحة لهذه المبادرة، فإنه يمكن أن تكون لها قيمة كبرى كتدبير من تدابير بناء الثقة وأن تكون عاملا حاسما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتضح من تقديرات الأمم المتحدة أن ٨٠ مليون دولار سنويا خلال عقد من الزمن تكفي للقضاء على الفقر، والجوع، وانعدام الخدمات الصحية، والافتقار إلى التعليم، والسكن في كامل أنحاء الكوكب.

وتكرر كوبا تأكيد دعمها الثابت لخطة العمل التي اعتمدت في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ التي تتضمن التزام المجتمع الدولي بأن يكرس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية جزءا من الموارد التي تتاح نتيجة لتنفيذ اتفاقات نزع السلاح. وتؤكد تأييدها لمناقشة هذا الموضوع في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتنفيذ التوصيات الواردة في القرارات ذات الصلة لتلك الهيئة.

لبنان

[الأصل: بالعربية]
[٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

عطفا على كتابكم المشار إليه أعلاه والمتعلق بالموضوع الآنف الذكر تشير وزارة الدفاع الوطني إلى ما يلي:

- إن لبنان كان دائما مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بنزع السلاح بشكل عام، وأسلحة الدمار الشامل بشكل خاص لما تسببه من مخاطر تهدد الأمن والسلم وما ينفق عليه من أموال يمكن في حال تحويلها إلى مجالات التنمية المختلفة أن تساهم في تعزيزها وتطويرها.

- إن لبنان يعاني من العنف المسلح وهو بحاجة إلى المؤازرة وإلى كل مساعدة يمكن أن تخفف من هذه المعاناة، وأنه رغم الظروف الأمنية والعسكرية التي تمر بها البلاد وكثافة المهمات العملانية التي يقوم بها الجيش على الحدود وفي الداخل تنفيذا للقرار ١٧٠١ يجري العمل على تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكل الوسائل المتوافرة.

- إن الملف يعني بعض الوزارات الأخرى أيضا، يمكن إحالته إليها لأخذ رأيها كل في ما يعنيها.

تؤكد هذه الوزارة على مضمون كتابها السابق رقم ٦٧٧/غ ع/ وبتاريخ ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٩ المتعلق بتقرير لبنان حول تعزيز التنمية عبر الحد من العنف المسلح والذي أشارت فيه إلى ما يلي:

أن لبنان كان دائما مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بنزع السلاح بشكل عام، وأسلحة الدمار الشامل بشكل خاص لما تسببه من مخاطر تهدد الأمن والسلم وما يُنفق عليها من أموال يمكن في حال تحويلها إلى مجالات التنمية المختلفة أن تساهم في تعزيزها وتطويرها.

أن لبنان يعاني من العنف المسلح وهو بحاجة إلى المؤازرة وإلى كل مساعدة يمكن أن تخفف من هذه المعاناة، وأنه رغم الظروف الأمنية والعسكرية التي تمر بها البلاد وكثافة المهمات العملانية التي يقوم بها الجيش على الحدود وفي الداخل تنفيذا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) يجري العمل على تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكل الوسائل المتوافرة.

أن الملف يعني بعض الوزارات الأخرى أيضا، يمكن إحالته إليها لأخذ رأيها كل في ما يعنيها.